

وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بين مطرقة السياسة وسندان خدمة اللاجئين

مذكرة تطالب المجتمع الدولي تحمل مسؤوليته تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين

جيرهارد بلفر، إنغريد جاسنر

مركز المعلومات البديلة

مشروع حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين

بيت لحم

آب 1997م

عن المؤلفين

- جيرهارد بلفر، طالب علوم سياسية في جامعة فيينا النمساوية، حضر إلى فلسطين في صيف عام 1996م ليعمل متطوعاً في مركز المعلومات البديلة/ مشروع حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين. وقد قام بجمع المعلومات حول الاونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث صدرت هذه المذكرة على أساسها.
- إنغريد جاسنر، منسقة مشروع حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين/ مركز المعلومات البديلة. محررة ومنقحة هذه المذكرة باللغة الانجليزية.

الطبعة العربية

تحرير وإخراج

محمد جرادات

محتويات المذكرة

5	مقدمة
	الفصل الأول
6	1. مراجعة لدول وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
8	2. برامج، حقائق، وأرقام
14	3. ميزانية الانروا
	الفصل الثاني
18	الوكالة في الساحة السياسية
18	1. الدور التاريخي للوكالة
20	2. الوكالة ما بعد مرحلة أوصلو
	الفصل الثالث
32	إشكالات قائمة
	الفصل الرابع
37	توصيات

شكر و عرفان:

يقدم مشروع حقوق المواطنة واللاجئين/ مركز المعلومات البديلة، شكره و عرفانه لكل من ساهم في هذه الدراسة، وفي المقدمة اللاجئين الفلسطينيين، والخبراء، ورسميين من السلطة الوطنية الفلسطينية. شكر خاص لطايم الانروا، والتمثل في مكتب العلاقات العامة، ومدراء المخيمات والمعلمين والعاملين في الحقل الصحي، والذين رغم حساسية الموضوع أبدوا استعداداً لتزويدنا بمعلومات قيمة ضرورية لاستكمال هذه المذكرة.

كما ونقد شكرنا الجزيل لجمعية العلاقات النمساوية- العربية التي وفرت الفرصة للباحث عن طريق تمهيد بعثته التطوعية لفلسطين. ونشكر أيضاً كل من منظمة المجموعة الأوروبية، ومجلس الدنمارك للاجئين والصندوق الكندي لمساعدتهم المالية لمشروع حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين في عام 1997م.

طاقم مشروع حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين/ مركز المعلومات البديلة

إنغريد جاسنر منسقة المشروع وحملة الدفاع عن القدس، محمد جرادات باحث ومنسق حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، عبيد أبو خضير مرشدة، وحيد قرمش باحث ميداني متطوع/ عمان، فؤاد أبو رية مرشد متطوع، بثينة درويش باحثة ومنسقة الاستشارات والعمل القانوني، المحامية ليلى تسيميل المستشار القانونية، المحامي أنور أبو لافي متابعة قضائية وإرشاد.

مشروع حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين

بيت لحم

تلفاكس: 972(02)747346 صندوق بريد: 31417 القدس

بريد الكتروني: badil@trendline.co.il

مقدمة

أنشأت منظمة الأمم المتحدة وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الانروا) لمساعدتهم للتغلب على ظروف اللجوء القاسية.

في الواقع ساعد إنشاء الوكالة (الانروا) على إبقاء قضية اللاجئين الفلسطينيين قائمة وحية، لأن التسجيل الذي قامت ولا تزال تقوم به الوكالة يثبت على الدوام واقع قضية اللجوء. لأنه إذا ما فقد اللاجئون الاعتراف الدولي بقضيتهم كلاجئين- قبل إيجاد حل سياسي عادل يلبي طموحهم بالعودة- فإنه من السهل النظر إليهم كجزء من البيئة السكانية المؤقتة التي استضافتهم وذلك من خلال اندماجهم في تلك المجتمعات. وفي حالة الاندماج فإن اللاجئين يفقدون حقهم المتمثل في حق العودة والتعويض كما نص عليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194 (III) الفقرة 11.

بقيت الوكالة (الانروا) فاعلة ضمن تفويضها طوال الفترة الممتدة ما بين إنشائها 1949 وحتى 1993م ولم يطرح موضوعها أو تجدي تفويضها خلال تلك الفترة والتي اتسمت بعدم رؤية حل سياسي في الأفق لقضية اللاجئين. وجاء توقيع اتفاقات اوسلو عام 1993م بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل لي طرح التوقعات بوجود حل سريع لقضية أساسية تعبر عن حجر الزاوية في الصراع العربي- الإسرائيلي- الفلسطيني، مما فتح باب الجدل حول أهمية بقاء الانروا وإمكانية إنهاء خدماتها. ومما لا شك فيه أن المجتمع الدولي متعجل في إيجاد نهاية للانروا وخدماتها والتزامه بها وهي التي أصبحت عبء ثقيل عليه طوال نصف قرن، ويرون أن تقوم بتسليم مهامها للسلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال فترة خمس سنوات أي حتى عام 1999م.

بمقابل ذلك، يرفض اللاجئون الفلسطينيون أي شطب لحقوقهم التاريخية الشرعية والمعترف بها دولياً، ويتابع اللاجئون في الوطن الشتات باهتمام بالغ الجدل الدولي القائم حول قضيتهم، ويرون أن تقليص الخدمات التي تقدمها الانروا وإمكانية تسليم خدماتها للسلطة الفلسطينية أهم عاملين للعمل على نقضهما من خلال استقطاب جمهور اللاجئين ضدهما. وحتى الآن فإن كل التصريحات والبيانات التي صدرت عن تجمعات اللاجئين تؤكد تمسكهم- بمختلف فئاتهم ومواقعهم الاجتماعية- بالانروا وخدماتها، وتطالب باستمرارها كاستمرار للمسئولية الدولية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين، والتأكد على أهمية استمرار الخدمات المقدمة من قبل الوكالة لجموع اللاجئين.

مراجعة لدور وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

1. موجز تاريخ الوكالة

قرار الأمم المتحدة لسنة 1974م، والمعروف بقرار التقسيم، أعطى الأساس الدولي لتقسيم فلسطين وإقامة "دولة إسرائيل" على الجزء الأكبر من أرضها. وبعد انتهاء فترة الانتداب البريطاني على فلسطين عام 1948م أعلن قادة الأنظمة العربية الرافضين لقرار التقسيم الحرب على المنظمات الصهيونية. وعلى أثر تلك الحرب نجحت المنظمات المسلحة الصهيونية في الحفاظ ليس فقط على الأراضي التي خصصها لها قرار التقسيم وحسب وإنما نجحت أيضاً في بسط نفوذها العسكري على أجزاء أخرى من الأراضي العربية.

وأسفرت تلك الحرب عن تهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى الدول العربية المجاورة. وخلال عامها الأول سجلت الانزوا حوالي 914.221 لاجئ فلسطيني ضمن مناطق عملياتها (30 حزيران 1950م)¹. وفقد هؤلاء اللاجئين كل ما لهم من مأوى ومصدر رزق وأصبح اعتمادهم في الحياة اليومية مرتكزاً على ما تزودهم به الوكالة من مأكلاً ومشرب ومأوى وخدمات أخرى لمنع وقوع المجاعة وتفشي الأوبئة والأمراض بينهم.

وبينما نشطت منظمة الصليب الأحمر الدولي ومنظمة لجنة الأصدقاء الأمريكية للخدمات خلال الحرب عام 1948م ردت الأمم المتحدة بإنشاء لجنة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين (UNRPR) في تشرين ثاني من نفس العام. وحددت مهمتها في الإشراف وتنسيق المساعدات الإنسانية وخدمات الطوارئ المقدمة طوعاً من جهات دولية مختلفة.

¹ الرقم أخذ من:

"UNRWA 1950-1990, Serving Palestine Refugees" UNRWA Public Information Office, Austria, April 1990.

وقد أنشأت الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في 8 كانون أول 1949م لتحل محل لجنة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين، وأخذت تباشر دورها عملياً في 1 أيار 1950م. واعتمدت الوكالة في عملها بين اللاجئين الفلسطينيين على أرضية التعريف التالي:

" اللاجئ الفلسطيني هو الشخص الذي كان مكان إقامته في فلسطين لمدة لا تقل عن عامين سابقين لنزاع عام 1948م، وهو الشخص الذي فقد بالتالي كنتيجة للنزاع وطنه وأدوات عيشه وأصبح لاجئاً عام 1948م في أحد الأقطار التي تمارس فيها الوكالة عملياتها. اللاجئون ممن ينطبق عليهم هذا التعريف يحق لنسلبهم مباشرة أن يستفيدوا من خدمات الوكالة المقدمة شريطة أن يكونوا مسجلين لديها، ويقطنون في منطقة عملياتها وبحاجة للمساعدة".

تم التعامل مع هذا التعريف كتعريف داخلي في إطار الوكالة لتحديد عملها، ولم يكن له أي مكنون أو توجه سياسي للتأثير على أي مفاوضات سياسية مستقبلية. وبناء عليه لم يتطرق ولم يدخل على سبيل المثال النازحين الفلسطينيين جراء حرب 1967 باستثناء أولئك النازحين ممن كانوا أصلاً لاجئين أي هجروا مرتين في عام 1948م وعام 1967م.²

جاء تأسيس الوكالة بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302/IV ولذلك فإن الوكالة مسئولة أمام الجمعية العامة رسمياً، وخلافاً لمجلس الأمن فإن قرارات الجمعية العامة تتخذ بأغلبية الأصوات ولا تمتلك أي دولة حق النقض "الفيتو" كما في حال مجلس الأمن. وقراراتها لا تلزم الدول الأعضاء فيها. أما من الناحية العملية فإن الدول الغنية والتي تعتبر الممول الرئيس لميزانية الوكالة هي التي تتحكم في وضع سياساتها وتشكيلها على مدار العقود الماضية. ويتم تجديد دور الوكالة وانتدابها مجدداً كل ثلاث أعوام. وآخر تجديد لانتدابها جرى في العام 1996م والذي سينتهي في العام 1999م، ولذلك سوف تواصل الوكالة عملها حتى ذلك التاريخ.

تعثر عمل الوكالة مرات عديدة خلال مسيرتها جراء الحروب والأزمات التي حلت على الشرق الأوسط. مما أدى إلى حدوث موجات جديدة من اللجوء سببها حرب 1967م، ونتج عنها احتلال كامل فلسطين ومرتفعات الجولان السورية: 335.000 نزحوا عن الوطن بسبب

² النازحون عام 1967م، من هم ليسو لاجئي عام 1948م ينطبق عليهم قرار مجلس الأمن الدولي رقم 237 (14 حزيران 1967)، والذي ينص على "[...] يعتبر مجلس الأمن وجود حاجة ملحة للحفاظ على السكان المدنيين [...] معاناة إضافية [...] يطالب دولة إسرائيل أن تؤمن السلامة والعناية والأمن للسكان الواقفين في المناطق التي شتمتها العمليات العسكرية، وعليها أن تسهل عودة السكان الذين نزحوا عن موطنهم منذ اندلاع الأعمال الحربية".

تلك الحرب بينهم 200.000 تكرر لجوئهم للمرة الثانية للأقطار العربية المجاورة وبالأساس للأردن.³ كما علق اللاجئون الفلسطينيون في الأردن وعانوا أشد المعاناة في ظل الاشتباكات المسلحة التي نشبت بين منظمة التحرير الفلسطينية والقوات المسلحة الهاشمية عام 1970م. كما اكتوى اللاجئون الفلسطينيون من نار الحرب الأهلية في لبنان والتي اندلعت ألسنتها في العام 1975م وتوجت بالغزو الإسرائيلي للبنان في العام 1982م. حيث ذاق اللاجئ الفلسطيني في بيروت مر المجاعة والظلم وارتكبت المجازر بحق، جراء تلك الحروب والصدامات المسلحة بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية والمليشيات اللبنانية طوال سنوات الثمانينات.⁴ وجاءت الانتفاضة الشعبية في فلسطين عام 1987م لتضيف للوكالة أعباءً جديدة ومشاكل معقدة، في كافة المجالات الخدمائية التي تقدمها الوكالة سواءً الصحية أو التعليمية أو التشغيلية.

وقد خبر الفلسطينيون منذ توقيع الاتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي عام 1993م عمليتين مسلحتين شاملتين في الجنوب اللبناني، ويعتبر اللاجئون في الأراضي المحتلة من أكثر الشرائح الاجتماعية تضرراً من الإغلاق العسكري المستمر الذي تطبقه حكومات إسرائيل المتعاقبة. وأصاب عمليات الوكالة الشلل وفي أحسن الأحوال تواجه عقبات متشعبة تعترض طرقها أثناء ممارسة مهامها المقررة لها دولياً جراء سياسة الإغلاق المتواصلة والحد من حركة موظفيها وطواقمها الخدمائية. الأمر الذي جعل اللاجئون في غربة تامة عن الاستفادة من "ثمار السلام".

³ "Palestine Refugees and UNRWA - 45th Year", UNRWA Headquarters Vienna, 1995. عدد النازحين جراء

حرب حزيران 1967م حسب ما صرح به المفاوضين الفلسطينيين يتجاوز الأرقام الأخرى بكثير ويصل إلى 412.000 نسمة من النازحين، ويعللون ذلك بإضافة كل الأشخاص الذين كتبوا خارج فلسطين أيام الحرب وقبلها ولم يتمكنوا من العودة إليها بالإضافة إلى الذين اقتلعهم الاحتلال سواء بالإبعاد المباشر أو غير المباشر (المبعدون، فاقدوا الإقامة) من 1967-1991م.

⁴ للاطلاع أكثر راجع على سبيل المثال : روز ماري صايغ، الفلسطينيون من مزارعين إلى ثورين، زد بوكس، 1979م. كثرة الأعداء، التجربة الفلسطينية في لبنان، زد بوكس 1994م.

2. برامج، وحقائق، وأرقام

تدير الوكالة عملياتها في خمس مناطق وأقطار عربية استضافت غالبية اللاجئين الفلسطينيين منذ البداية.

لاجنون مسجلون	مسجلون في المخيمات	% من المسجلين
الأردن	1.328.768	19.6% (10 مخيمات)
غزة	700.789	55.6% (8 مخيمات)
الضفة الغربية	524.207	25.6% (19 مخيم)
لبنان	349.773	28.1% (12 مخيم)
سوريا	342.507	28.1% (10 مخيمات)
المجموع	3.246.044	32.7% (59 مخيم)

[المصدر: 1996 UNRWA Fact Sheet]

يلاحظ من الجدول أعلاه أن كثافة اللاجئين في مخيمات قطاع غزة هي أعلى كثافة سكانية (حيث يعيش ما معدله 400.000 لاجئ في 8 مخيمات) عدا عن ذلك فإنهم يمثلون حوالي 80% من السكان بصورة عامة في قطاع غزة.

كما أن أعلى نسبة للاجئين تسكن في مخيمات لبنان ويعود ذلك للسياسة المحففة التي تمارسها الحكومة اللبنانية ضد اللاجئين الفلسطينيين بحرماتهم من حقوقهم المدنية.

2-1 برنامج الوكالة المنتظم

عندما انتهت الوكالة من برنامج الطوارئ التي باشرت عملياتها به في مطلع في مطلع الخمسينات، أصبح واضحاً في نهاية تلك الحقبة أن مشكلة اللاجئين سوف لن تلقى حلاً قريباً، لذا وجهت اهتمامها وبرنامجها باتجاه أكثر انتظاماً، وبناء على الوجهة الجديدة أزلت الخيام وأرست مكانها المساكن الأسمنتية، وأجبرت على إدخال خدمات التعليم والصحة. وبذلك تحولت الوكالة من برنامج مساعدات طوارئ إلى برامج انماء وتطوير وتدريب طويلة المدى، وأنشأت ثلاث برامج رئيسية:

البرنامج التعليمي: والذي أصبح أوسع البرامج لتي تباشرها الوكالة في كافة مناطق عملياتها، ففي العام 1996م استهلك هذا البرنامج 46% من ميزانية الوكالة العامة، و70% من طاقمها الوظيفي، والذي يمثل 14.000 موظف في الهيئة التعليمية في 644 مدرسة تديرها الوكالة. معظم تلك المدارس تقوم بالتدريس على فوجين نتيجة الاكتظاظ العالي للطلبة فيها. وفي قطاع غزة الأمر أكثر اكتظاظاً حتى أن بعض المدارس تفكر حالياً في توزيع طلابها على ثلاث أفواج يومياً. بالإضافة إلى أن الوكالة تدير عدد من المؤسسات التعليمية المهنية (على سبيل المثال: مراكز تأهيل المعلمين، تعليم الحدادة، دورات الميكانيكا) وتمنح عدد محدود من البعثات الأكاديمية. ومنذ تسلمت السلطة الفلسطينية المدارس التي كانت تشرف عليها الإدارة المدنية/ العسكرية في الضفة والقطاع ازداد التنسيق والتعاون بين المدارس الحكومية الفلسطينية ومدارس وكالة الغوث.

البرنامج الصحي: تباشر وكالة الغوث ثاني أكبر برامجها في الجانب الصحي وبالأساس يركز هذا البرنامج اهتمامه على الصحة الأولية. وتقدم الوكالة خدماتها الصحية بواسطة 123 مركز صحي تعمل في الأقطار الخمس التي تتركز فيها عمليات الوكالة، ورغم تلك الشبكة من المراكز إلا أن الخدمات دون المستوى المطلوب وفقيرة إلى حد ما. وذلك على سبيل المثال فإن مخيم جباليا (85.000 نسمة) نسمة في قطاع غزة لا يوجد فيها إلا مركز صحي واحد، ومخيم رفح (75.000 نسمة) وأيضاً في قطاع غزة يوجد مركز صحي واحد وللتو أنجز المركز الصحي الثاني في إطار برنامج تطبيق السلام⁵ ويقدم برنامج الوكالة الصحي العناية الصحية الوقائية والعلاجية الأولية، وخدمات العناية بالطفولة والأمومة، والتخطيط الأسرية، ومشاريع لتحسين البيئة الصحية. في حين تقدم الوكالة خدماتها الطبية الثانوية من خلال المستشفى الذي تملكه في قلقيلية وبواسطة مستشفيات خاصة وأخرى حكومية على أساس عقود عمل مع تلك المستشفيات. ومع ذلك فإن السبيل في الوصول للمستشفيات ليس سهلاً. فبالإضافة إلى مستشفى الوكالة في قلقيلية الصغير نسبياً فإن للوكالة عقد مع مستشفى آخر في نابلس فقط ليخدم كل جموع اللاجئين القاطنين مخيمات شمال الضفة الغربية. وللوكالة مستشفى اوغستا فكتوريا "المطلع" ويخدم باقي لاجئي الجنوب والذي أصبح من المتعذر على سكان خارج القدس الوصول إليه والاستفادة من خدماته بسبب وجوده في مدينة القدس المحتلة، وظروف الإغلاق العسكري المفروض عليها.

⁵ المصدر: "UNRWA Fact Sheet- Gaza "March 1996"

برنامج الرفاه والخدمات الاجتماعية، ثالث أكبر مشاريع الوكالة المنتظمة، والذي تقدم من خلاله الوكالة مساعدات للحالات الاجتماعية ذات الحاجة الماسة " الحالات الاجتماعية الخاصة" تتضمن خدمات هذا البرنامج الطبية المجانية، مواد غذائية عينية، إعادة تأهيل المأوى، وخلق فرص العمل. ولذلك فإن الوكالة في إطار برنامجها للمساعدات الاجتماعية تدير مراكز تدريب مهني، مراكز مجتمعية، مبادرات نسوية ومشاريع إررار دخل. اضطرت الوكالة مؤخراً نتيجة لنقص الموارد المالية لتقليص أعداد كبيرة من الحالات الاجتماعية الخاصة المستفيدة من خدمات برامجها الاجتماعية والتي هم بحاجة ماسة للمساعدة. ويلاحظ أن الميزانية المرصدة لبرامج الخدمات الاجتماعية تم تقليصها من 69% في عام 1951 إلى 11% في عام 1990م، الأمر الذي يشير إلى تحول الوكالة من الخدمات الاجتماعية إلى برامج التطوير والتنمية.

ويعمل لدى الوكالة 20.745 موظف، معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين ويشكل الطاقم الأجنبي 173 موظفاً من القوام الكلي للوكالة. لذا تعتبر الوكالة من أكبر أجهزة الأمم المتحدة وواحدة من أكبر الموظفين في الشرق الأوسط.

2-2 البرامج الخاصة - برنامج تطبيق السلام

يحوز برنامج الانزوا لتطبيق السلام على أكبر ميزانية لديها. ويهدف إلى دعم العملية السلمية بواسطة خلق متغيرات ايجابية محسوسة على أرض الواقع. والأهم من ذلك تحضير الأرضية السياسية والاجتماعية لنقل خدمات الوكالة للسلطة الفلسطينية.

يحل برنامج تطبيق السلام محل برامج المساعدات الموسعة الذي كان قد استحدث للأرض المحتلة ومكان برنامج معايير استثنائية للبنان والأرض المحتلة الذي تم تصميمه لاستقدام مساعدات للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة اثناء الانتفاضة وللاجئين الفلسطينيين في لبنان لمعاناتهم من الحرب المستمرة على أرضه. وبسبب الأزمة المالية للوكالة والتغيرات على الوضع السياسي في مطلع التسعينات أقدمت الوكالة على تقليص برنامج معايير استثنائية للبنان والأرض المحتلة بصورة دراماتيكية.

المرحلة الأولى من برنامج تطبيق السلام استبدلت بالمرحلة الثانية من البرنامج ذاته. وتقوم مشاريع برنامج تطبيق السلام على أساس تطوير البنية التحتية، وتحسين ظروف المعيشة

وخلق فرص العمل في أوساط التجمعات اللاجئة، وجرى التخطيط لتلك المشاريع لتقوم على أساس برامج الوكالة القائمة مثل الصحة والتعليم والخدمات/ المساعدات الاجتماعية. وتم إقراره بالتشاور والتنسيق مع قيادة م ت ف. يتضمن برنامج تطبيق السلام أيضاً إعادة تأهيل المنازل في المخيمات بناء وتحديث الصفوف الدراسية في مدارس الوكالة، مدارس ومراكز صحية على وجه الخصوص برامج الصحة البيئية (مجمعات القمامة، وشبكات الصرف الصحي، ومحطات الضخ، الخ) ويعمل في هذه المشاريع عمال وطاقم الموظفين المحليين وبذلك فإنها تهدف أيضاً إلى خلق فرص عمل وإدراج الدخل في ظل الظروف السياسية القاسية والإغلاق العسكري المستمر على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م.

ما يميز برنامج تطبيق السلام الجديد تركيز جل ثقله على الضفة الغربية وقطاع غزة (80% من ميزانية البرنامج لعام 1997م). يتعرض تركيز البرنامج وتوزيع ميزانيته للنقد المستمر والشديد: يعني أن البرنامج يسعى فقط لإفادة اللاجئين في الضفة والقطاع ضمن موضوع العملية السلمية الجارية، في الوقت الذي يتجاهل فيه اللاجئين الفلسطينيين في المناطق الإقليمية الأخرى. وعلى وجه التخصيص استثناءه الخطير للاجئين الفلسطينيين في لبنان، والذين يعيشون ظروفًا مضيافة قاسية وشروط حياة سيئة وتردي متسارع لأوضاعهم باستمرار يتلقى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان خدمات من الوكالة أقل بكثير من غيرهم في الأقاليم الأخرى، على الرغم من حاجتهم القصوى لها نتيجة الوظيفي والخدمات الحكومية".⁶

فيما يتعلق بإعطاء الأولوية للضفة والقطاع راجع توزيع ميزانية تطبيق السلام (نشرها مكتب العلاقات العامة التابع للوكالة - القدس، كانون ثاني 1997م):

غزة	116.8 مليون دولار أمريكي
الضفة الغربية	42.6 مليون دولار أمريكي
لبنان	17.1 مليون دولار أمريكي
الأردن	8.8 مليون دولار أمريكي
سوريا	7.195 مليون دولار أمريكي
المجموع	192.6 مليون دولار أمريكي

ومع نهاية العام 1996م أخذت الوكالة بالسعي لتحصيل مبلغ إضافي من خلال مساهمات وهبات خاصة لبرنامج تطبيق السلام بقيمة 150.7 مليون دولار أمريكي.

⁶ من "Palestine in Lebanon: (dis) solution of Refugee problem" Rosemary Sayigh, appeared in Race & Class, February 1995.

" برنامج تطبيق السلام "

* يعتبر بناء مستشفى غزة العمومي الممول من قبل الاتحاد الأوروبي حالياً من أكبر مشاريع الوكالة ضمن برنامجها الخاص. وقد بدأ البناء في مستشفى غزة العام في عام 1990م. وكان من المقرر له حسب الخطة أن ينتهي مع نهاية العام 1996م. ولكن البناء تقطع بسبب الانتفاضة وحرب الخليج بعد أن فرضت سلطات الاحتلال منع التجوال الشامل على الأراضي المحتلة الأمر الذي منع العمال والطواقم الفنية من الوصول إلى موقع العمل والسبب الأكثر تأثيراً للإغلاق المستمر على الأراضي الفلسطينية ومنع حركة السوق ومواد البناء من الدخول إلى القطاع لفترات طويلة أخر إنجاز البناء في موعده. ولذلك تأجل إنجاز المستشفى من كانون الثاني 1996م إلى حزيران من العام ذاته. في حزيران انتهى بناء طابقين من المستشفى، على أي حال لم يجهز المستشفى من الداخل وأدوات تجهيزه الطبية غير متوفرة بعد وحتى التشطيبات الداخلية لم ينتهي العمل عليها. على أي حال حزيران مضى والمستشفى لم يجهز، ومرة أخرى تأجل الإنجاز إلى موعد آخر وهو أيلول للعام ذاته، وأشار أمين جمعة العامل في مجال حساب الكميات في المستشفى ذكر أن الإنجاز سيتم تأجيله إلى نيسان 1997م كموعده منطقي لافتتاح المستشفى. ورغم أن الوكالة قامت بتوظيف الطاقم الإداري للمستشفى إلا أن الوضع الإداري المستقبلي لها غير واضح المعالم بعد. فهل ستتولى إدارة المستشفى والإشراف عليها السلطة الوطنية الفلسطينية. ويبدو أن الوكالة حتى الآن لا تبدو متحمسة للإدارة والإشراف على شؤون المستشفى المذكور.

وعلى الرغم أنه مما لا شك فيه أن المستشفى الجديد سيؤدي بالضرورة إلى تحسين في شروط العلاج الصحي في قطاع غزة إلا أنه سيبقى دون الحد المطلوب على أساس أن الاحتلال الإسرائيلي لم يقوم ببناء أي مستشفى طوال فترة الاحتلال للقطاع منذ 1967م. رغم بناء المستشفى وفي حال إنجازه فإن قطاع غزة يحتاج إلى مستشفين إضافيين للإيفاء بمتطلبات القطاع الصحية.

علق العاملون في المجال الصحي في قطاع غزة على المستشفى الجديد على أن أسرته المتتين وأثنين وثلاثون (232) سريراً سرعان ما تكتظ بسعة خمسمائة (500) سرير. عدا عن أن المرضى ذوي الحالات المرضية الخاصة سيستمر تحويلهم للعلاج في مستشفيات خارج قطاع غزة.

أما فيما يتعلق بمساهمة هذا المشروع الكبير في حل إشكالية البطالة في القطاع فإنها مساهمة متواضعة جداً، وقد وظفت الوكالة للعمل فيه عدد من المهندسين وثلاثون عاملاً بناء فقط، في عام 1996م.

□ من المشاريع الأخرى التي يباشر العمل عليها برنامج تطبيق السلام، مشروع المجاري في مخيم الشاطئ في قطاع غزة ويجري العمل عليه بالتعاون مع بلدية غزة، حيث العمل يجري على إقامة محطة ضخ لمياه المجاري وربطها مع مشروع المجاري المحلي التابع للبلدية، والذي تم تحديثه مؤخراً. ومن الخطة المركزية سوف يتم تحويله بواسطة أنابيب بطول 2كم إلى البحر مباشرة. ولأن المشروع لا يزال في طور الإنشاء فإن نظام الصرف "المجري" القديم (الحدث من قبل الانزوا) يقوم بدوره السابق، في نضح الفضلات عبر أنابيبه مباشرة على الشاطئ المكان الذي يلهو فيه أطفال غزة، مصدر العديد من الأمراض كما يتهمه أطباء الانزوا.

3- ميزانية الانروا

يتضح من خلال الاضطلاع على ميزانية الانروا وبرامجها أن الميزانية لديها مقسمة إلى نوعين الأول، ميزانية البرامج المنتظمة والثاني، ميزانية البرامج الخاصة. الميزانيات الخاصة بكل نوع تصرف في مساره ولا يسمح بالتحويل من ميزانية لأخرى مهما كانت الظروف. ولذلك فإن ميزانية البرامج المنتظمة تعاني الآن من أزمة حادة الأمر الذي خلق جدلاً سياسياً واسعاً حولها، وأثارت قلق ومخاوف مجتمع اللاجئين.

الميزانية المنتظمة يندرج تحت نطاقها كامل تمويل نشاطات الوكالة مثل التعليم، الصحة وبرامج الخدمات الاجتماعية والإغاثة، وكذلك إدارة العمليات والإدارة البيروقراطية الداخلية.⁷ تقوم الوكالة بتحضير ميزانيتها العامة المتعلقة ببرامجها المنتظمة بصورة دورية كل سنتين، لذا فإن ميزانية عامي 1996-1997م تبلغ 692 مليون دولار أمريكي، الهبات الطوعية المقدمة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تصل إلى 96% من الحجم العام للميزانية. وأكبر الدول الممولة هي الولايات المتحدة الأمريكية (مساهمتها للدورة 1994-1995م كانت 142 مليون دولار أمريكي للميزانية المنتظمة)، يتبعها السوق الأوروبية (مساهمته للدورة 1994-1995م بلغت 113 مليون دولار للميزانية المنتظمة) واليابان (49 مليون دولار لنفس الدورة). تتطلب ميزانية الانروا زيادة نسبية على ميزانيتها لكل دورة تقدر بـ 5% وذلك لتغطية نفقات 3.5% نسبة الزيادة الطبيعية للاجئين، ونسبة التضخم السنوية، تلك الزيادة النسبية التي من شأنها أن تعطي الوكالة فرصة الاستمرار في تقديم خدماتها المنتظمة التي التزمت بها من بداية قيامها.

تستهلك هيئة وطواقم الموظفين في الوكالة أكبر مصدر استهلاك معظم ميزانيتها، فقد عمل لدى الوكالة في دورتها 1994/1995 20.555 موظفاً، وهذا العدد من المقرر له أن يرتفع إلى 21.718 موظف لدورة 1996/1997م لتغطية احتياجات الجهاز التعليمي بالمقارنة مع نمو نسبة السكان اللاجئين.

تمر الوكالة منذ عام 1992 بأزمة مالية خانقة، بسبب عدم وفاء الدول المانحة بالتزاماتها خاصة نسبة الزيادة المطلوبة لكل دورة والبالغة 5% لتمكين الوكالة من مباشرة أنشطتها

⁷ اقتبست ميزانية اللاجئين وأعداد الموظفين من " تقرير المفوض العام للانروا، المقدم للدورة الخمسين للجمعية العام في 1995م، مكتب الانروا للإعلام والعلاقات العامة- القدس كانون ثاني 1997م.

المنتظمة بصورة عادية، فقد أدى نقص الأموال إلى استهلاك كامل رأسمال الوكالة حتى عام 1996م، ويقدر النقص في ميزانية العام ذاته بحوالي 15.6 مليون دولار.

ومن المستغرب أن الدول المانحة بينما تتباطئ في دفع مستحقاتها المالية لبرامج المنتظمة، فإنها تستجيب بسهولة وسرعة تامة للبرامج ذات الميزانية الإضافية مثل برامج تطبيق السلام، الذي انطلق عام 1993م المتعلق بدعم العملية السياسية اقتصادياً، وقد تسلمت الوكالة مع نهاية عام 1996م 192.6 مليون دولار كمساهمة والتزام منها للمرحلة الأولى والثانية من برنامج تطبيق السلام، بالإضافة إلى هبات بمبلغ 41.2 مليون دولار لمستشفى غزة العام. وربما نفس سرعة وسهولة الاستجابة لتمويل برامج الوكالة الخاصة مثل برنامج تطبيق السلام بأنه يعود إلى تقدير تلك الدول إلى أن مثل تلك البرامج إنما ستكون آخر ما برامج تتطلب تمويلًا ضخماً قبل نقل صلاحيات الوكالة أولاً للسلطة الوطنية الفلسطينية ولاحقاً للدول العربية المضيفة، ولذا فإنها تعتبر هذه البرامج كجزء أساسي من التحضير لتلك المرحلة.

جدول توزيع أوجه صرف ميزانية الوكالة المنتظمة

التعليم، الصحة وخدمات اجتماعية/ إغاثة (96-1997 م)

قطاع غزة	% من ميزانية الوكالة/مليون دولار	% للاجئين	% لحالات العسر الشديد
قطاع غزة	27.9 (145.747)	22.0	8.7
الأردن	25.8 (134.685)	40.9	2.6
لبنان	12.7 (66.141)	10.1	10.5
الضفة الغربية	17.2 (89.515)	17.0	6.0
سوريا	8.7 (40.365)	10.0	6.4
الرئاسة	7.7 (40.365)		

وبما أنه تمت إعادة مؤسسات رئاسة الوكالة إلى قطاع غزة بتاريخ 15 تموز 1996م، فإن معظم ميزانية رئاسة الوكالة سوف تنفق في القطاع. حتى نهاية عام 1996م، افتقرت الوكالة لمبلغ 3.9 مليون دولار كنفقات لإنجاز نقل مقر الرئاسة للقطاع.

من المتعذر على الوكالة أن تسيل أموالاً من ميزانية البرامج الخاصة مثل برنامج تطبيق السلام، لميزانيتها المنتظمة لمعادلة النقص الحاصل في ميزانية برامجها الأساسية المنتظمة، لأن تلك الأموال مشموعة لعنوانها الخاص، وتصادف نجاح الوكالة في اجتذاب أموال للمشاريع الخاصة مثل برنامج تطبيق السلام مع العجز الحاد في ميزانيتها العادية.

وكرد على الوضع المالي المتدهور للوكالة في برامجها المنتظمة فقد قامت بإجراءات تقليص قاسية، مثل تجميد العلاوات على كل الرواتب لموظفي الوكالة، تقليصات في ميزانية التعليم وعدم توظيف معلمين جدد، تقليص على المواد الطبية الخ. في هكذا وضع تتحسن فيه البنية التحتية للمخيمات، نتيجة لمشاريع البرامج الخاصة، نجد أن الاحتياجات الأساسية للاجئين في تلك المخيمات تتدهور لدرجة أصبح معها وضع الكثيرين منهم لا يطاق، ويحرمون من تلقي المساعدة والخدمة الأساسية للحفاظ على كرامتهم الإنسانية.

تكاد تخلو مخازن طوارئ الانروا من احتياجاتها، وسيصبح الوضع خارج عن السيطرة المعقولة كلياً إذا ما استمرت الأزمة الحالية بين الفلسطينيين والإسرائيليين - كما يتوقع المراقبون - سيؤدي إلى عودة النزاع المسلح مرة ثانية، هذا ما أدلى به بيتر هانسن رئيس الوكالة أمام اجتماع خاص مع الدول المانحة لوضع حلول للأزمة، في 23 أيلول 1996م، أضاف لم يعد بمقدورنا تزويد أفقر الفقراء وبالتحديد الأمل والأطفال ممن لا معيل لهم بمتطلبات الحد الأدنى من ما كانوا يتلقونه سابقاً. لذا فإن مخاطر وقوع مجاعة أو فقر بالغذاء قائمة بدرجة عالية".

وعلى الرغم من التحذيرات والنداءات التي تطلقها الوكالة فيما يتعلق بتدهور أوضاعها والخشية من عدم مقدرتها على الاستمرار في ظل تدهور أوضاعها المالية، لم تستجب حتى الآن الدول المانحة لتلك النداءات والتحذيرات بصورة مرضية. هذا بالإضافة إلى الشكوك المرسومة حول برنامج تطبيق السلام ومشاريعه فيما يتعلق بالمنفعة والفائدة التي تنتج عنه لمجتمع اللاجئين. وصرح أطباء في الوكالة بقولهم بينما تتضاعف ميزانية برنامج الصحة البيئية تنقلص ميزانية البرامج الاجتماعية. بالطبع شبكة الصرف الصحي مهمة لصحة اللاجئين لكنه أضاف "إلا أن هناك ميزانية ضخمة للبناء، بينما لا توجد فلوس للاستمرار في البرامج العادية المنتظمة".

بالمقابل فإن اللاجئين يشعرون بقسوة المعايير والشروط الجديدة بعد التقليص الحاد في برامج الوكالة العادية ويعتبرون أنهم يتعرضون لأقصى وأثقل حمل ملقى عليه جراء تلك المعايير ولا يشعرون بالمنفعة التي تعرض عليهم من خلال البرامج الخاصة التي أنشأت لدعم العملية السياسية. لأنها لا تؤدي تأثيرها المطلوب على الحالة الفردية مباشرة كما هو الحال وبرامج الخدمات الاجتماعية والإغاثة الفردية، كما أن إعادة تأهيل وترميم المنازل الفردية وبرامج خلق فرص العمل سوف لن تعوض الأفراد للحد الذي فيه لا يحتاجون للمساعدة الاجتماعية والإغاثة المباشرة للأفراد. لهذا فإنه من غير المستغرب أن نسمع اللاجئين يعبرون عن تدهور أوضاعهم في ظل العملية السلمية ويتظلمون من ظروفهم الاقتصادية - الحياتية اليومية، وعدم شعورهم بالرضاء عن مجريات التقليص في الخدمات/ المساعدات التي يتلقونها من الوكالة.

ومن الصعب القول أن اللاجئين يتلمس ثمار المشاريع والبرامج الخاصة ولذا فلا أثر لها في شعورهم الفردي.

اعتصام احتجاجي - اعتصم اللاجئون وبينهم عضو المجلس التشريعي رئيس لجنة شؤون اللاجئين في المجلس النائب جمال شاتي، في مخيم جنين في 1996/10/26م، لرفع صوتهم والتعبير عن مشاعرهم ضد تقليص الوكالة لخدماتها في المخيم، وقال المعتصمون أن المدارس تعاني من شح المصادر ونقص الكادر التعليمي، ويتدهور الوضع أكثر فأكثر طالما استمرت الوكالة في تقليص خدماتها بطريقة منتظمة ومبرمجة، فالوكالة تخطط لإنهاء دورها وبالتدرج تسعى لنقله إلى السلطة الفلسطينية. وأرسل المعتصمون رسالة للرئيس عرفات تشرح الوضع المتردي وعدد من الرسائل المشابهة للمسؤولين في الوكالة. [Palestine Report, 1/11/1996]

الوكالة في الساحة السياسية

1- الدور التاريخي للوكالة

على مدار أربعين عام، لم يبحث وضع الوكالة ودورها لا محلياً ولا دولياً، حينما لم يظهر في الأفق بأي بادرة لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، وكان تجديد انتدابها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة لفترة انتدابية قادمة مسألة روتينية حتى للمندوب الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة. على الرغم من حقيقة أن تجديد مندوبية الوكالة يستند إلى قرار الجمعية العامة 194 (III) الصادر في 1948/12/11، "مؤكداً على فقرته القرار الشرطية رقم 11" والتي تحدد بشدة مسؤولية إسرائيل والمجتمع الدولي:

" راجعت الجمعية العامة الوضع في فلسطين، وتقرر أنه يجب تسهيل عودة اللاجئين الراغبين في العودة إلى بيوتهم والعيش بسلام مع جيرانهم في أقرب تاريخ عملي ممكن، وأنه يجب تعويض أولئك الذين اختاروا عدم العودة عن ممتلكاتهم والتعويض عن كل الخسائر و/أو الضرر الذي حصل للممتلكات، بموجب العرف والقانون الدولي أو ما يعادله، والذي يستوجب تسهيله جيداً من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة " (ترجمة غير رسمية للفقرة).

□ **رؤية اللاجئين** - أن الوكالة هي تعبير عن مسؤولية المجتمع الدولي في إيجاد حل لقضية اللاجئين:

إن الربط بين قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 والوكالة يؤكد على أن صلاحياتها تتعدى الصلاحية التنفيذية التي تتطلب بقائها على جانب الحياد. للوكالة مضمونها السياسي أيضاً على سبيل المثال لها دور في تسهيل عودة اللاجئين إلى بيوتهم وممتلكاتهم، والتعويض على أساس التزام المجتمع الدولي بمسئوليته. وحتى اليوم تؤكد الوكالة دورها في هذا الجانب من خلال تصريح مكتب العلاقات العامة والإعلام التابع لها، كما يؤكد السيد رون ويلكسون، مدير ذلك المكتب في قطاع غزة "الوكالة تعزز حق العودة أو التعويض، ونحن نصر على ذلك القرار [194]" بالإضافة لذلك فإن حقيقة وجود الخدمات والمساعدات وكجهة مشغلة للاجئين فإنها أساسية في حياة اللاجئين وغير مستعدين للتنازل عنها أو شطبها ولهذا فإنهم

يناشدون ويوجهون كل جهودهم باتجاه الإبقاء على الوكالة وحمايتها وسريانها كأداة حتى ممارسة حقوقهم المقررة والمُعترف لهم فيها دولياً.

□ الرؤية الدولية - كعامل استقرار في منطقة الشرق الأوسط:

تم النظر عالمياً لدور الوكالة كدور تقليدي من قبل الحكومات ذات النفوذ السياسي والدول الأساسية المانحة لميزانيتها على أنها ليس أكثر من إيجاد عامل استقرار في منطقة الشرق الأوسط، ويتمثل دورها في تقديم الخدمة للاجئين الفلسطينيين المشتتين - في ظل غياب حل - لمنع وقوع أزمات اجتماعية وسياسية. ولذلك جرى تجنّب الوكالة من الولوج في لعب دور سياسي مكشوف، وعلى هذا الأساس عمل الطاقم القيادي للوكالة [والذي يرأسه حالياً المفوض العام بيتر هانسن] دوماً على إيجاد علاقات جيدة مع كل من السلطات في الأقاليم الذي يعمل فيها مع الحكومات العربية والإسرائيلية على حد سواء، من أجل الحفاظ على مظهر محايد للوكالة، المظهر الذي تفسره الوكالة على أساس تسهيل عملياتها لخدمة تجمعات اللاجئين.

وقد حاولت الوكالة الابتعاد عن أي تنسيق مع م ت ف لخشيته من خلق جدل سياسي حول دورها وذلك حتى عام 1974م وقد تحسنت آليات التنسيق بين الانروا و م ت ف بمنصف السبعينات والثمانينات بعد حصول م ت ف على اعتراف دولي، وحصولها على وضع مراقب في منظمة الأمم المتحدة.

طراً تغيير طفيفاً على المظهر المحايد للوكالة في نهاية الثمانينات وعلى وجه الخصوص عقب اندلاع الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1967م، عندما أصبحت الوكالة تتعرض لضغوط مباشرة لأخذ دور أكثر فاعلية لصالح الفلسطينيين وذلك الضغط يعود لعاملين، الأول، وجود أغلبية كبيرة من طاقم موظفي الوكالة من الفلسطينيين المنخرطين في المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الإسرائيلي، والثاني، هو سبب هام، يعود لتفاعل دول أساسية في الأمم المتحدة ومن الممولين الأساسيين للوكالة (دول أوروبية) مع موضوع إمكانية إقامة دولة فلسطينية بقيادة م ت ف، بتأثير مباشر أولاً من الانتفاضة وثانياً بعد مؤتمر مدريد للسلام، ولذلك فإنه ولنفس السبب برز مقترح إلغاء دور الوكالة وتقويضها لأول مرة منذ إنشائها.

" نحن نعمل وفق منهجية، أن الدولة الفلسطينية المستقلة تقوم في عام 1994م [...] إننا في منظمة التحرير الفلسطينية لدينا الرغبة في البدء في تخطيط مشترك مع الوكالة في الوقت الذي يتخذ فيه قرار واضح بإقامة الدولة. وإننا نتطلع لأن تستمر في تفويضها والقيام بدورها في السنوات الخمس الأولى لاستقلالنا، الاستمرار في متابعة المدارس والمستشفيات [...] بصورة عامة فإن مدارسها ومستشفياتها سيتم ضمها للحكومة وتتحول عملياتها لوزارة التعليم ووزارة الصحة، ووزارة شؤون اللاجئين".

[نبيل شعث، لاحقاً رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، في نهاية الثمانينات، مقتبس من: ميلتون فيورست، الوصول إلى غصن الزيتون، (Reaching for the Olive Branch)، الوكالة والسلام في الشرق الأوسط، معهد الشرق الأوسط، واشنطن د.س، 1989م].

2- الوكالة ما بعد مرحلة أوسلو

بعد حرب الخليج 1991م، وتوقيع إعلان المبادئ 1993م، ودخول السلطة الفلسطينية، بالتوافق مع أضعاف دور م ت ف، أصبح دور الوكالة أكثر عرضة للجدل والخلاف حوله على الرغم من أن المادة الخامسة من بروتوكول تفويض الوكالة تنص:

" تقرر الجمعية العامة أنه وبدون التزام واضح بالفقرة 11 من قرار الجمعية العامة رقم 194 (III) الصادر في 11/12/1948م، تقرر بأنها ستستمر في مساعدة وإغاثة لاجئين فلسطين، لمنع وقوع المجاعة والإحباط في صفوفهم، ولتهيئة ظروف السلام والاستقرار، على أن يباشر في تنفيذ هذه الأسس البناءة في أقرب تاريخ ممكن، على أن تكون الإغاثة بمساعدة دولية [ترجمة غير رسمية]" (التشديد مضاف).

بحرت أوسلو الجهود الدولية التي سعت إلى تطبيق القرار 194 كأساس لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، وتتصب الجهود الدولية بعد أوسلو على استطلاع وسائل وطرق جديدة لتوطينهم، كمسوح اجتماعية لجمع المعلومات، ومشاريع لتحسين البنية الخدماتية لتحسين ظروف حياة اللاجئين داخل وخارج المخيمات⁸.

توسعت دائرة النقاشات والحوارات حول المشاريع الجديدة ونقل صلاحيات الانروا بصورة بسرعة فائقة، بينما تراجع الحديث عن تطبيق القرار 194 باعتباره المرجعية الدولية لحل قضية اللاجئين إلى حدود متدنية، إلى الدرجة التي أصبح ذكره أو الحديث عنه لا يتعدى اللغو. وأصبح حق العودة للاجئين الفلسطينيين المعترف به دولياً- في المرحلة السابقة

لأوسلو - ليس أكثر من حكراً على المفاوضات الثنائية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ومعتمداً
"على نتائج مفاوضات الحل الدائم بين إسرائيل و م ت ف".

2-1 إنهاء عمل الانروا: يعني لا لقضية اللاجئين - لا للانروا = لا لقضية اللاجئين؟

الإنهاء الرسمي؟

في اللحظة التي أعلن فيها عن أوسلو والاتفاقات المترتبة عليها، ساد الاعتقاد واسعاً بأن
السلام والاستقرار على مرمى حجر في الشرق الأوسط، وأن الدولة الفلسطينية أصبحت حقيقة
قيامها واردة بدون جدال، وبالتالي فإن قضية اللاجئين وجدت طريق إنائها. ولذلك طالما لا
توجد مشكلة لاجئين بالتالي لا ضرورة للانروا. وتنامى توجه الدول الغربية في إصرارها
على حل الانروا في أسرع ما يمكن: وطرحنا مشاريع مختلفة ومتنوعة في إطار لجنة
المفاوضات المتعددة الأطراف حول قضية اللاجئين تراوحت تلك المشاريع ما بين تحسين
شروط الحياة اليومية في المخيمات إلى مشاريع وخطط التوطين. وللخلاص من الانروا
تعاقبت السوق الأوروبية على إجراء بحث عن الانروا والذي خلص بنتائج تدعي أن
المساعدات التي تقدمها الانروا مكلفة وخاسرة ولا تتوافق والحد الأدنى لمتطلبات المرحلة
الجديدة⁹، في الوقت الذي يدفع الممولين والوكالات الغربية أموالاً طائلة في مجرى الأبحاث
والمسوح الاجتماعية وجمع المعلومات عن اللاجئين في سبيل استطلاع واستشفاف حل لقضية
اللاجئين وبالتحديد في إطار التعويض والدمج. وتتطير في أجواء المنطقة إشاعات عن
إمكانية توقف الدول المانحة دفع مستحقاتها للانروا، وأن الجمعية العمومية للأمم المتحدة
سوف لن تمدد انتداب الوكالة لفترة جديدة في الدورة القادمة.

يعبر مشروع تطبيق السلام الذي ظهر في العام 1993 عن مدى التفاؤل الذي رافق بداية
التوقيع على أوسلو، "واعتبرت الوكالة أن برنامج تطبيق السلام للمرحلة الثانية هو آخر
مبادرة استثمار تقوم عليها الوكالة"¹⁰ وبناء عليه تقدمت الوكالة للدول الممولة لها بمشروع

⁹ انظر:

Assistance to Refugees in the Middle East: Draft Final Report (Bristol Report), prepared by the Office
for International Policy Services (IPS) and the Refugee Studies Program at Oxford University, July
1994.

¹⁰ انظر:

"UNRWA and the transitional period: a five-year perspective on the role of the Agency and its
financial requirements": UNRWA Headquarters, Vienna, 31 January 1995.

رؤية برنامجية ومالية لخمس سنوات، وبعد دراسته من الدول المانحة اعتمده في عام 1995م، وبناء على هذه الخطة الخمسية فإن من شأنها أن تضمن خدمات اللاجئين حتى عام 1999م، يعقبها عملية نقل الصلاحيات والخدمات بالأساس إلى السلطة الوطنية الفلسطينية.

" من وجهة نظر الانروا، فإنه بالضرورة إنهاء عمل الوكالة في بحر الأعوام الخمس القادمة، على أن لا يتأخر عن ركب التفاوض السياسي الناجح لحل قضية اللاجئين".¹¹

لكن مع مطلع عام 1996م يبدو أن التفاؤل الذي عقيبت به سماء الانروا والدول المانحة بدأ يتبخر بتسارع، وهذا ما بدا واضحاً في كلمة بيتر هانسن المفوض العام لوكالة الغوث أثناء المؤتمر الصحفي المنعقد بمناسبة رئاسة الوكالة إلى قطاع غزة في 15 تموز 1996م، قال " ستواصل الانروا عملها تي ايجاد حل لمشكلة اللاجئين" كما أنه يصعب على المرء الاعتقاد بأنهم سوف يكون هناك حل لغاية 1999م، وحتى موظفو الوكالة الشباب مؤمنون بأنهم سوف يصلون إلى سن التقاعد في الوكالة. وفي آب 1996م نشرت الوكالة بياناً تكذب الشائعات التي راجت حول إنهاء الانروا لدورها في عام 1999م، ويتضح من طبيعة الأجواء الداخلية للعاملين في الوكالة أنهم مقتنعون بأن الوكالة لن تقفل أبوابها قبل التوصل إلى حل مرضي بشأن قضية اللاجئين. في الوقت الذي ينظر إلى الحل المرضي بصورة غير مستقرة ولزجة: "أعلم تماماً أن اللاجئين في مخيم الشاطئ سنجدهم في مكانهم بعد عشرين عام" هذا ما صرح به أحد الشخصيات العاملة في الوكالة في قطاع غزة.¹²

إنهاء دور الوكالة في واقع الحال

رغم تنامي الإجماع المحلي والدولي حول عدم وجود حل واقعي ومنطقي في الأفق المنظور، إلا أن الإنشداد للجدل حول إنهاء الدور للجدل حول إنهاء دور الوكالة وخدماتها، ما يزال متداولاً في كافة الأوساط. واستبدلت المخاوف من إنهاء دور الوكالة بقرار رسمي بمخاوف واقع الحال من تقليص حاد في خدمات الوكالة وبرامجها المنتظمة. وينظر برؤية إلى الكرم المفاجئ للدول المانحة في تمويل المشاريع الخاصة للوكالة مثل مشروع تطبيق السلام، وبرنامج تحسين المخيمات، وبرنامج خلق فرص العمل. بينما في الواقع تهمل تلك الدول المتطلبات المالية لتسيير برامج الوكالة ونشاطاتها الأساسية المنتظمة، الأمر الذي يؤذن بعدم مقدرة الوكالة على إدارة برامجها وتقديم خدماتها وستضطر في المستقبل إلى شطب برامج

¹¹ نفس المصدر رقم 10

¹² جاء ذلك في سياق مقابلة أجراها الباحث جيرهارد بلقر في تموز 1996م.

خدمات أساسية - والتي ربما بعدها تعوض أو لا تعوض من جهة السلطات الحكومية المختلفة- طالما أستقر واقع الحال على ما هو عليه.

2-2 الوكالة كأداة لدمج اللاجئين:

استمرت إسرائيل في تغذية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بفهم أن الوكالة هي أداة لتنفيذ إستراتيجية الإنهاء التدريجي لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وحتى الماضي القريب كان ذلك فهماً إسرائيلياً،

"وإن وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، أنشأت في عام 1949م لاحتواء أزمة اللاجئين، والسعي عبر المساعدة الاقتصادية إلى دمجهم في الأطوار التي وصلوها أولاً، وتقديم [...] حلول انتقالية على مدى طويل والتي تؤثر بدورها على طبيعة الحلول الدائمة حتى وإن لم يحدث لأغلب الحالات اندماج سياسي في البلد الذي استضافهم"¹³

بينما أثبت برنامج الدمج من خلال المساعدة الاقتصادية فشله كبرنامج للوكالة، فإن صناع القرار الغربيين، في مرحلة ما بعد أوصلو يتبنون مرة أخرى الطرح الإسرائيلي بعرضهم لأفكار جديدة، في حقيقة الأمر إسرائيل متشوقة لمشاهدة اللحظة التي تنقل فيها الوكالة خدماتها ودورها للسلطة الفلسطينية والدول العربية المضيفة، وتحلم أن يحدث ذلك بين ليلة وضحاها، حتى يتم الاندماج أو القرار الرسمي بإذابة موضوع اللاجئين وتحقيق أكبر قدر من الإنجاز بهذا الاتجاه حتى لا تضطر إلى تقديم بعض التنازلات في مفاوضات الحل الدائم. وكعادتها إسرائيل التفاوضياً البعد السياسي للحل بشأن اللاجئين، إلا أنها تمارس ضغطاً متواصلًا على بعد الدمج في أماكن الاستضافة للاجئين، وتطرح الأمر وكأنه نتيجة تحصيل حاصل:

" حتى تحل الدول المضيفة مشكلة اللاجئين، فإن عمل الانروا هام وضروري.. إن أفضل حل يمكن طرحه هو استيعاب اللاجئين في الدول المضيفة.. هذا ما كان عليه الموقف الإسرائيلي سابقاً والآن علينا انتظار موقف جديد [من الليكود المتربع على السلطة].. قرار الأمم المتحدة 194، حق العودة والتعويض، أمور تقادمت وقد تكون تغيرت طبيعة الأشياء في الشرق الأوسط".¹⁴

¹³ مقتبس من " وضعية المواطنة وحقوق المدنية للاجئين الفلسطينيين في الأقطار العربية"، عباس شبلان، نشر في:

Journal of Palestine Studies, Nr. 199,1996.

¹⁴ من مقابلة مع أريه تسور، وزارة الخارجية الإسرائيلية/ قسم الشؤون السياسية المتعلقة بالأمم المتحدة.

وبالنظر إلى تردد الدول العربية ومحاولة الابتعاد عن موضوع دمج اللاجئين الفلسطينيين في مجتمعاتها، فإن إسرائيل تدفع بقوة من أجل إنهاء عمل الوكالة من خلال إضعافه رويداً رويداً حتى تبدأ الحكومات العربية بتقديم حتى ولو فترات الخدمات للاجئين الأمر الذي يتيح اندماج اللاجئين كأمر واقع في مجتمعات الدول المضيفة. وفي هذا السياق فإنه حتى الموقف الإسرائيلي كان ضبابياً فيما يتعلق باللاجئين في الأراضي التي احتلتها عام 1967م، وفيما يتعلق بالوكالة ذاتها، فمن جهة موقفها الرسمي يدعو إلى إنهاء الانزوا وتوطين اللاجئين أينما كانوا، من جهة ثانية غضت الطرف عن الوكالة ونشاطاتها، لأنها إن لم تفعل ذلك ستكون هي المسؤولة عن تقديم كل أو جزء من الخدمات إلى اللاجئين في أراضي 1967م، ولكن غض الطرف لا يعني اعتراف إسرائيل بالوضع القانوني الدولي للوكالة ومعاملتها على أساس أنها منظمة دولية لها إحترامها ولها الحق في الحركة إلخ. إذ تعتمد السلطات الإسرائيلية وضع العراقيل والعقبات أمام حركة الوكالة، واعتقلت عشرات الموظفين الفلسطينيين لديها، وداهمت مكاتبها وأخضعت الوكالة وطواقمها للإغلاق العسكري المفروض على القدس من 31 آذار 1993م. مما أدى إلى تقطيع أوصال الوكالة بعزل الرئاسة في الشيخ جراح بالقدس عن باقي مناطق عمليات الوكالة، كما أن مشاريع عديدة للوكالة ضربت في العمق جراء الحصار المتواصل الذي يقيد من حرية الحركة للوكالة وموظفيها.

إن الولايات المتحدة الأمريكية هي الممول الرئيس للأنزوا، مما يعني أنها ذات سلطات عالية على اتخاذ القرار. ولذلك يجب النظر إلى المصلحة الأمريكية في إبقاء أو إنهاء الوكالة من زاوية أن أمريكا تسعى لشرق أوسط مستقر وهادئ يوفر لحليفته الأساسية في المنطقة إسرائيل أقصى درجات الهدوء والأمن والاستقرار. لذلك فإن الولايات المتحدة دوماً أول من يعلم ويدعم الخطط الإسرائيلية تجاه توطين اللاجئين بما في ذلك خططها بخصوص الوكالة ذاتها.¹⁵

عقب اتفاقات أوسلو، امتنعت الولايات المتحدة عن مطالبة إسرائيل باتخاذ مواقف مرنة اتجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين، واكتفت بدعم الموقف الإسرائيلي الرسمي المبني على أساس أن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين - بما في ذلك 194 - من الآن فصاعداً مسألة خاضعة للمفاوضات الثنائية الإسرائيلية - الفلسطينية، هذا بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة امتنعت من عام 1993م عن التصويت لصالح إعادة تأكيد القرار 194 في العديد من هيئات الأمم المتحدة،

¹⁵ نور مصالحة، المخططات الإسرائيلية لتوطين اللاجئين الفلسطينيين من 1948-1972م، مركز شمال، رام الله 1996م.

وأكثر الأمثلة وضوحاً على ذلك في أيار 1996م عند التصويت على تجديد مندوبية وكالة الغوث لفترة قادمة في الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

ويعبر اللاجئين ووكالة الغوث، عن رأيهم في موضوع مستقبل الوكالة من خلال النظر إلى الموقف الأمريكي "طبعاً، إسرائيل وأمريكا يتمنيان أن يفيقا صباحاً وقد اختفت الوكالة عن وجه الأرض" ويصفون الاستراتيجية الأمريكية بهذا الخصوص، على أن أمريكا سوف تقلص دعمها وتمويلها لبرامج الوكالة المنتظمة تدريجياً، مما يضطرها إلى نقل تدريجي إجباري لصلاحياتها للسلطة الفلسطينية والدول العربية المضيفة. ومن شأن مثل هذا النقل أن يرفع المسؤولية الإسرائيلية والدولية عن قضية اللاجئين الفلسطينيين. وما تبقى يصبح من الإشكاليات الوطنية الداخلية التي يجب على الدول العربية أن تتعامل معها وتحلها كما ترى مناسباً.

حتى الآن ترفض رسمياً الدول العربية المضيفة خطط التوطين والدمج للاجئين الفلسطينيين على أراضيها، وتؤكد على الدوام أهمية ومسؤولية الوكالة التامة عن اللاجئين وخدماتهم. لكن الموقف الموحد العربي البادي للعيان قد يصبح للمراجعة وإعادة النظر.

سوريا والأردن لا يرفضان اندماج اللاجئين من حيث المبدأ، والغالبية الساحقة من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن وسوريا تحمل الجنسية الأردنية، والمعضلة الأردنية تكمن في ازدواجية الهوية الوطنية لدى اللاجئين الفلسطينيين وهو اعتبار سياسي يتطلب التعامل معه من قبلها، فالأردن لا يمكنه أن يشطب الهوية الوطنية للاجئ الفلسطيني وفي الوقت ذاته لا يمكن إلا أن يرى فيه مواطناً أردنياً!.. والهم الأكبر للأردن الحفاظ على البيئة الاقتصادية الفلسطينية صاحبة النفوذ في الاقتصاد الأردني، والسعي لأن يقرر اللاجئين بأنفسهم تفضيلهم للهوية الأردنية على الفلسطينية. وبما أن الاختيار بهذا الصدد يتطلب توفير شروطه لكي يتمكن اللاجئ من العودة إلى الكيان الفلسطيني أو البقاء في الأردن، وتوفر الشروط مرتبط في موافقة إسرائيل في تسهيل عودة اللاجئين إلى وطنهم المسألة التي لا تزال إسرائيل ترفضها، مما يؤدي إلى إبقاء موضوع الحسم في الهوية الوطنية معلقاً حتى توفر ظروفه. أما سوريا فإنها تتعامل مع قضية اللاجئين كشوكة وورقة تفاوضية مع إسرائيل.

في حين لا يتمنى لبنان أن يأتي أي ترتيب جديد للشرق الأوسط بتغيرات في نظامه الطائفي القائم من خلال توطين اللاجئين الفلسطينيين في النظام اللبناني الجديد، وبالتحديد تلك الشرائح

القليلة التي تقطن خارج المخيمات والمتروجين من لبنانيات/ لبنانيين، في المقابل مطلوب من القطاع الواسع المتبقي من اللاجئين الفلسطينيين مغادرة أرض لبنان. لذلك تبدو الحكومة اللبنانية متشككة في كل النشاطات التي تسعى لتحسين البنية التحتية في المخيمات وترفض التصريح لمؤسسات التمويل الأجنبية من الدخول في أراضيها فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين حتى ولو كان ذلك التمويل من خلال الانروا.

لقد شكل - سابقاً - الرفض المطلق لتوطين ودمج اللاجئين الفلسطينيين واحدة من الأسس البرنامجية التي ناضلت في سبيلها منظمة التحرير الفلسطينية في سبيل الحفاظ على الهوية الوطنية والتحرر الوطني . ولكن أصبح موقف م ت ف ضعيفاً في الوقت الحاضر لا بسبب فقدانها لحليتها على المستوى الدولي وإنما بسبب اتفاق أوسلو الموقع في 13 أيلول 1993م والذي لم يحدد قرار الأمم المتحدة 194 كمرجعية للتفاوض بشأن قضية اللاجئين عدا عن أن أوسلو زاوجت بين م ت ف والسلطة الفلسطينية حديثة البنية والتي يتركز همها وعملها على الأمور السياسية والاقتصادية والبنوية في مناطق الحكم الذاتي، والتي تتطلب صب الجهد كاملاً فيها مما لا يترك كثيراً من المساحة ل م ت ف للتحرك على البرنامج النضالي التقليدي لمطالب اللاجئين الفلسطينيين القائمة على أساس الشرعية الدولية.

ويلاحظ أن التزاوج بين م ت ف والسلطة الفلسطينية خلق التباساً في الموقف تجاه قضية اللاجئين بصورة خاصة، فأحياناً تأتي التصريحات المسؤولين في م ت ف لتؤكد جذرية قضية اللاجئين ويطرحون خلالها الانتقادات الحادة التي يطلقها اللاجئون أنفسهم¹⁶ وكل برامج ومخططات م ت ف والسلطة الوطنية تعكس الموقف التاريخي الرفض لسياسة الدمج والتوطين، حتى في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية.¹⁷

وفي مناسبات أخرى فإن شخصيات رسمية في السلطة الفلسطينية تصرح بتصريحات سياسية لا تدع مجالاً للشك لاین تتجه أولويات السلطة التي تتمثل في "بناء الدولة" في المناطق المدارة من قبل السلطة ذاتها، تلك الأولوية التي تتجاوز أولوية حق العودة للاجئين الفلسطينيين¹⁸. وينبع رفض السلطة لتوطين ودمج اللاجئين الفلسطينيين في الضفة وغزة من

¹⁶ بهذه الروحية أكد دكتور أسعد عبد الرحمن مسئول ملف اللاجئين في اللجنة التنفيذية ل م ت ف على التوصيات التي صدرت عن المؤتمر الشعبي الأول للاجئين في محافظة بيت لحم (13 أيلول 1996)، للاضطلاع أكثر راجع:

ARTICLE 74 Bulletin , No 17, Alternative Information Center, September, 1996.

¹⁷ "برنامج التنمية الاقتصادية لفلسطين بين 1994-2000م" الذي طرحه م ت ف في تونس 1993م (تلخيص مكثف صفحة 20) يقدر عودة حوالي 500.000 فلسطيني حتى عام 2000، ولكن يجب علينا ملاحظة أن هذا العدد يتعلق بالنازحين فقط وأن الوثيقة أو البرنامج المذكور لا يشير إلى عودة أي لاجئ من لاجئي عام 1948م خلال الفترة المعطاة في البرنامج.

¹⁸ راجع على سبيل المثال " الدولة المستقلة هي البديل للانروا" تصريح للوزير نبيل شعث وزير التخطيط والتعاون الدولي الموجه للسيد بيتر هانسن المفوض العام للانروا بتاريخ 1996/9/6م، " نحن بحاجة للانروا للاستمرار في تقديم خدماتها وعملها هنا في فلسطين وفي المواقع الفلسطينية الأخرى حتى حل معضلة اللاجئين

أسباب بريغماتية، على سبيل المثال لا يسمح الوضع الاقتصادي المزوم للسلطة الفلسطينية في المدى القريب أن تقدم خدمات بدل خدمات الوكالة للاجئين في مناطقها. وكذلك لا يسمح وضعها العام بأن تستوعب أعداد اللاجئين كبيرة في ظل انعدام المصادر للاستيعاب. اعتراضات السلطة الفلسطينية على قدوم اللاجئين للأرض المحتلة عام 1967م، لا يعني بالضرورة بأنه مبني على الرفض المبدئي المبني على " حق عودة اللاجئين لأراضيهم الأصلية" والمبني على أساس قرار الأمم المتحدة 194، إذ يعتبر دخولهم إلى مناطق السلطة تنفيذاً لحقهم في العودة!.

2-3 تسليم خدمات الوكالة؟

بينما تدفع الحقائق الواقعية التي خلفتها الأزمة المالية التي تعاني منها الوكالة باتجاه تعجيل تسليم خدمات الوكالة للدول العربية المضيفة لكن لا تتوفر لدى دول الأردن، لبنان، ويوريا نية تسلم مهام الوكالة لأسباب سياسية وأخرى ذكرت في سياقها سابقاً.

والتوقعات بالنقل العاجل لخدمات الوكالة تتجه نحو السلطة الفلسطينية التي تمارس سلطتها على جزء من الأراضي المحتلة عام 1967م، وتبدو الشواهد على سريان مفعول التسليم ونقل الصلاحيات من الوكالة إلى السلطة من منطلق البرامج المشتركة التي تمارسها السلطة والوكالة كـ " برامج التعاون" وهذا ينطبق على مشروع المستشفى العمومي بالقرب من رفح: فبينما تم تشييده بواسطة برامج خاصة للوكالة ممولة من السوق الأوروبية، تجري الانزوا مفاوضات مع السلطة الفلسطينية لتتولى الأخيرة مسؤولية إدارة المستشفى بدل الوكالة، ومشاريع بنية تحتية عالية المستوى مثل المشروع المصرف الصحي التي تموله وكالات أجنبية في إطار الانزوا أو/ و السلطة الفلسطينية يتطلب العمل المشترك بين الطرفين بينما إملاءات مثل هذه "البرامج المشتركة" السياسية على صعيد اللاجئين في المنطقة يبقى معلقاً وغير واضح. والأبعد من هذا وذاك الترددي المستمر في مستوى الخدمات الصحية والتعليمية التي تقدمها الوكالة للتجمعات اللاجئة، الناتجة بالتأكيد عن الأزمة المالية التي تتعرض لها الوكالة من جانب برامجها المنتظمة، دفعت العديد من اللاجئين التوجه إلى السلطة الفلسطينية لطلب مساعدتهم وتقديم الخدمة لهم.

مخائياً، والسلطة الفلسطينية في الحاضر لا تمثل تعويضاً عن الوكالة، التعويض الوحيد للوكالة بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعند إقامتها سينهي ذلك مشكلة اللاجئين مما يعني إنهاء عمل الوكالة.

من هذا المنطلق أصبحت الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل السلطة الفلسطينية كحالة اختبارية لنقل صلاحيات الوكالة للسلطة الفلسطينية. وإذا ما اثبتت مثل هذه التجربة نجاعة تطبيقها فإن الدول المانحة سوف تنتشط على صعيد تنفيذ التجربة في الأردن وسوريا ولبنان. وكما أن موضوع دمج اللاجئين بصورة عامة ملتبس وغير واضح فإن تصريحات مسؤولين في الوكالة والسلطة الفلسطينية ملتبسة ومبهمة عادة فيما يتعلق بتسليم أو نقل صلاحيات الوكالة للسلطة، وأحياناً متناقضة تماماً.

بصورة عامة يعبر مسؤولي السلطة الفلسطينية أنهم ليسوا مستعدين الآن لتسلم أي مهام من الوكالة، وكما صرح فتحي درويش مدير التنسيق مع المنظمات غير الحكومية في وزارة التخطيط مؤكداً على أن تبقى الانروا في البحث عن حلول سياسية لمعضلة اللاجئين الفلسطينيين، ويحذ انخراط الانروا في البحث عن حلول سياسية لمعضلة اللاجئين، التي يجب أن تشمل كل لاجئي الشتات وليس فقط اللاجئين القاطنين في الأراضي المحتلة عام 1967م. لكن في نفس الوقت، أشار إلى عدم نضوج الظروف لدى السلطة الوطنية لاستقبال نقل صلاحيات الوكالة إليها. وفسر بذلك بعدم مقدرة السلطة من الناحية العملية على تحمل تلك المسؤولية (الافتقار إلى السيادة، والفقر الاقتصادي، الخ) لذلك لا ينبع رفض السلطة الفلسطينية الحالي تسلم صلاحيات الوكالة، ودمج مخيمات اللاجئين في المجتمع المحلي من الجانب المبدئي السياسي. وينحو في الاتجاه ذاته السيد وليد عواد مدير العلاقات الخارجية في وزارة الإعلام بقوله أن السلطة الفلسطينية لن يكون بمقدورها استلام أي صلاحيات من هذا القبيل طالما لم تجد مشكلة اللاجئين حلاً عادلاً. عدا عن أن الظروف السياسية والاقتصادية الحالية للسلطة لا تسمح لها بذلك.

ومن الملاحظ أيضاً نفس اللبس والغموض في تصريحات شخصيات الانروا، ففي أحيان يتم التأكيد على الدور السياسي المناط بالانروا، وهكذا أجاب رون فيليكسون مدير مركز إعلام غزة في الوكالة عندما سئل فيما إذ تفضل الانروا دمج اللاجئين بواسطة نقل الصلاحيات "الوكالة تنتظر إما للعودة أو التعويض، كما أنها تسعى لإبقاء قضية اللاجئين حية" من ناحية أخرى فإن السيد ساندرودوسي رئيس دائرة الإعلام العامة، أبدى انتباهاً وحذراً عندما سئل عن فيما إذا كانت التقليلات الأخيرة في ميزانية الوكالة تعني النقل اللاإرادي لصلاحيات الوكالة "علينا نقاش هذه المسألة عندما تتضح أكثر"¹⁹ كما أعلن المفوض العام للانروا السيد

¹⁹ هذا الاقتباس وما يتبعه من اقتباسات مأخوذة من مقابلة أجراها الباحث بلفر مع السيد ساندرودوسي في صيف 1996م.

بيتر هانسن، في مؤتمره الصحفي الذي عقده في غزة بتاريخ 15/7/1996م " نحن نبحث عن أفضل السبل لتقديم الخدمات من خلال السلطات المحلية".

وتحدد الانزوا الموافقة السياسية والمقدرة الاقتصادية للسلطات المحلية كشرط لنقل صلاحياتها للدول المضيفة والسلطة الوطنية " السلطة الفلسطينية ليس بمقدورها الآن أخذ المسؤولية لتقديم الخدمات التي تقوم بها الانزوا لأن لديها ما يكفيها من العضلات " نقل الصلاحيات سيتم فقط عندما تكون الحكومات المستضيفة والسلطة الفلسطينية جاهزة لتحمل مسؤولية خدمات الانزوا" وأكد السيد ساندررو توسي على أن نقل الصلاحيات لن يحدث من جانب واحد ولكنه سيحدث فقط في حالة التنسيق الكامل مع الدول المضيفة وذلك في معرض رده على تساؤلات من نوع إذا ما كان نقل الصلاحيات يحدث بطريقة طوعية للقيام بأعمال وصلاحيات الوكالة، وأن ذلك لا يعدو كونه الأمل في أن يحدث مثل الانتقال الطوعي على الأقل في الأقطار العربية المضيفة الذي يبدو رهنياً غير وارد الحدوث. ارتكز في إجابته على أن الظروف متقلبة وحقيقية بدء المفاوضات النهائية عن قضية اللاجئين ما تزال واقعية، لكن لا توجد في الراهن أي إجابات واضحة للأمر كله.

فقط المخيمات واللاجئين أنفسهم الذين يختبرون يومياً مجريات الواقع ودور سلطة الحكم الذاتي في الضفة والقطاع هم الذين يعبرون بوضوح عن رأيهم في مطلبهم باستمرار الوكالة القيام بدورها على أكمل وجه، ويرفضون كلياً أي نوع من نقل الصلاحيات للسلطة الفلسطينية.

وتتلخص بعض تصريحاتهم وتعبيراتهم في ما يتعلق بالوكالة بالتالي: "الوكالة هي الأب لنا"، "إذا أنهت الوكالة دورها انتهت قضيتنا كلاجئين"، " ببساطة، إذا شطب دور الوكالة، فإننا سنموت، لأن قضيتنا الوطنية ستموت"، وقد قال أحد مسؤولي الوكالة وهو ذاته لاجئ "نعم نحن بحاجة لسلطة فلسطينية، وليس لأجنبي يحكمنا، لكنني أرفض نقل أي صلاحيات [من الوكالة] للسلطة الفلسطينية، وإذا ما حصل النقل فإنني سوف أستقيل من عملي، وأتوقع حتى أن تنطلق انتفاضة شعبية وهذه المرة ضد السلطة الوطنية الفلسطينية، وفي حال قبلت أن تتسلم صلاحيات الوكالة" [أنظر أيضاً الفصل الرابع، التوصيات].

ينطوي رفض نقل صلاحيات الانزوا، على العديد من الأسباب من بينها: أولاً هناك مخاوف من تدني مستوى الخدمات في حال قامت بها السلطة الفلسطينية. وينبع ذلك من شك اللاجئين في أن تستقطب السلطة الفلسطينية نفس الكمية من الأموال التي تحصل عليها الانزوا لتطبيق برامجها القائمة.

ثانياً، يقول اللاجئين أنهم على وعي لواقع عمل السلطة الفلسطينية، وأجهزتها والتي يسودها المحسوبية والفساد. كما يخشون من التمييز ضدهم على أساس الانتماء في مجال الخدمات والطلبات المقدمة لنوع من الخدمات.

ثالثاً: الأهم من كل ما تقدم خشية اللاجئين من فقدان المسؤولية الدولية عن قضيتهم في حال نقل الصلاحيات للسلطات المحلية في الدول المضيفة وإنهاء دور الوكالة. وبذلك تسقط قضيتهم من الأجندة الدولية وتصبح كل قرارات الشرعية الدولية عديمة الفائدة بالنسبة لهم وعليهم محاربة الزمن لتطبيق قرار الأمم المتحدة المتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين.

وهاجس حماية الانزوا وإبقائها قائمة على الأرض يسكن كل اللاجئين الفلسطينيين بمن فيهم ذوي الاحتياجات المادية ومن هم ليسو بحاجة لها.

محمد سعيد لاجئ من مخيم رفح، معاق، لا يقوى على العمل، يعيل أسرة، وتنطبق عليه بالتمام كل الشروط الحازمة التي يتطلبها برنامج الوكالة لإقرار حالات العسر الشديد في المخيمات، جاءه الحظ ليقبل في برنامج إعادة تأهيل المنازل، وبرنامج المساعدات الغذائية الذي يقدم مرة كل شهرين والذي يقول عنه محمد أنك أحياناً تأخذ قليلاً وأحياناً أخرى يعوض لك عن القليل السابق أضاف " إذا كانت [السلطة] ستقدم نفس الخدمات لما لا؟ ولكنه بعد ثواني وتفكير سريع غير رأيه قائلاً " لا هذا لن يكون جيداً، لأنه في حال شطب الانزوا سوف لن أعامل كلاجئ".

اشكالات قائمة (الضفة الغربية وقطاع غزة)

توضح المشاكل المطروحة لاحقاً الأزمة المالية التي تعيشها الانروا في برامجها المنتظمة وتأثيراتها على مجتمع اللاجئين. وتشير بوضوح إلى السعي الدؤوب من خلال استراتيجية سياسية لإضعاف دور الوكالة من خلال تقليص خدماتها في سبيل تسهيل نقل صلاحياتها إلى الدول المضيفة كمقدمة على طريق الدمج والتوطين الكلي للاجئين الفلسطينيين في الأقطار والمناطق المستضيفة. الأمثلة المطروحة لاحقاً استقيناها من اللاجئين في الأرض المحتلة عام 1967م، مع العلم أن التقليل الجاري على ميزانية الوكالة ساري المفعول على كل مناطق عملياتها، وأكثر وضوحاً في لبنان.

اللاجئون، ومن بينهم مدراء الوكالة في المخيمات رؤاهم مستقرة خصوصاً، بعد اتفاق أوسلو، وتأكيدات الدول المانحة والانروا على البرامج الخاصة بالتحديد مشروع تطبيق السلام، بأن لا عملية السلام ولا برنامج تطبيق السلام على وجه الخصوص أنتت بثمار تذكر للاجئين. صحيح أن مدارس جديدة أقيمت ومستوصفات صحية بنيت وهذا هام وضروري لكن " تم إدخال تحسينات على عشرين منزلاً من بين 1000 بحاجة لإعادة التأهيل، وتم أيضاً استثناء العديد من الأسر المصنفة ضمن قائمة حالات العسر الشديد من برنامج الإعانات" هذا ما أوضحه شخصية رسمية في الانروا.

تتملص الانروا من مواجهة حقيقة التقليل الجاري على خدماتها، ويلاحظ ذلك من خلال تعليل السيد ساندر تو سي رئيس مكتب المعلومات العامة فيما يتعلق بتخفيض ميزانية النشاطات المنتظمة " تطبيق إجراءات من أجل التكيف مع الظروف الجديدة" كما تحاول شخصيات رسمية في الوكالة تجنب الاعتراف بحقيقة خفض خدمات برنامج حالات العسر الشديد، وإضافة شروط جديدة صارمة لذات البرنامج والذي يعتبر من أكثر برامج الإغاثة أهمية لحالات العسر الشديد بين اللاجئين، ونتيجة للشروط الجديدة فقد أصبح عدد من الأسر خارج برنامج الإعانة المذكور، في حين من العسير إدخال حالات جديدة له. وقد ترافق عرضياً تطبيق الشروط الجديدة على حالات العسر وبرنامج الإعانة مع الإغلاق العسكري التي تفرضه قوات الاحتلال على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، الأمر أفقد الكثيرين لمصدر رزقهم وأصبحوا بحاجة لخدمات برنامج إعالة الأسر ذات الحاجة الماسة.

إثر تقليص ميزانية الوكالة على قطاع الخدمات الصحية، وقد أكد أطباء عاملون في الوكالة أنه رغم الميزانية المحدودة للقطاع الصحي إلا أنه جرى تخفيض عليها بنسبة 20% في نهاية عام 1995، وفي العام نفسه أدخلت الوكالة سياسة نظام المساهمة في دفع العلاجية ضمن عقود العمل مع المستشفيات المتعاقدة معها، ويتطلب وفق السياسة الجديدة مساهمة المريض بنسبة 40% من تكاليف العلاج. (حالات العسر الشديد، لا تشملها هذه السياسة).

وفي الوقت التي ترفع فيه أعداد اللاجئين، لا تصغي الوكالة لمطلب تكيف خدماتها الصحية مع العدد المتنامي، الواقع الذي أدى إلى اكتظاظ عال في مراكز الصحة التابعة للوكالة، وأوجد ظروفًا غير ملائمة للأطباء والعاملين في المجال الصحي في تلك المراكز، تلك الظروف من شأنها عدم السماح للجهاز الصحي العامل أن يقوم بالتشخيص الدقيق، وإعطاء العلاج الكامل. نتيجة للاكتظاظ العالي وتقليص المواد العلاجية إلى الدرجة التي تصل إلى الصفر أحياناً. إذ في كثير من الأحيان لا يتوفر العقار الطبي المطلوب للحالة المرضية، فالنقص غالباً ما يكون في أصناف الأدوية مرتفعة الثمن. مثل عقاقير العلاج النفسي والقلب. برنامج الرعاية الغذائية للطفولة (من سن 0-12 سنة) تم تقليصه دراماتيكياً ليشمل الأطفال من سن 0-4 سنوات فقط. ومنذ ذلك التغيير فقد نقل البرنامج من مراكز عناية خاصة كانت مقدمة لهذا الغرض وأضيفت للعيادات والمراكز الصحية العامة، التابعة للوكالة، وبذلك أضافت أعباء جديدة على الأطباء العاملين في مراكز الوكالة الصحية. آخذين بعين الاعتبار ما جرى تحويله للمراكز العامة من مهام لم تكن موجودة سابقاً مثل أمراض السكري، وبرنامج التخطيط الأسري، وضغط الدم، والتي لم تكن من مهمات المراكز الصحية العامة في السابق.

وجيه الخطيب، لاجئ من مخيم قلنديا يتدبر من التدني المتواصل على مستوى الخدمات الصحية التي تقدمها الانروا. فقد سبق وأن أحرقت له عملية جراحية في القلب، ومنذ ذلك الحين يحتاج إلى متابعة وفحوص منتظمة وعلاج وأدوية باستمرار. في البداية أعطت الانروا تكاليف علاجه بشقية الفحوص الطبية والأدوية. إلا أنه في السنوات الأخيرة توقفت الوكالة عن تغطية نفقات الفحص الطبي والأدوية في المستشفى في القدس وذلك لسببين الأول، لأزمته المالية والثاني، بسبب الإغلاق المفروض على مدينة القدس، حالياً تزوده الانروا بالأدوية فقط. أما الفحص الطبي فيقوم به مستشفى خاص في رام الله والذي يتقاضى أسعار عالية، ولكنه مرغم في دفع كامل تكاليف فحوصات المستشفى. ويعتبر الخطيب نفسه محظوظاً لأنه ما يزال بمقدوره توفير مصاريف المستشفى. لأن غيره من اللاجئين ليس بمقدورهم القيام بذلك.

خدمات الانروا المنتظمة لم تأخذ بعين الاعتبار، الظروف الناشئة عن الإغلاق العسكري لا في تقديم معونات عينية طارئة ولم تجري تحديثاً على خدماتها الطبية لمواجهة أزمة الإغلاق العسكري. لذا فإن العديد من الأسر اللاجئة تقوم ببيع مقتنياتها المنزلية لمواجهة الظروف الطارئة، حتى أن مشهد البحث في حاويات القمامة أصبح مألوفاً.

على أي حال الانزوا تحاول أن تحارب الفقر من تقديم القروض لإقامة المشاريع الإنتاجية الصغيرة "برامج إدرار الدخل" وتقرض فوائد رمزية على القروض لتلك المشاريع. مع ذلك يجد اللاجئون صعوبة في تأهيلهم ومطابقة الشروط للحصول على القرض. ويعتبر برنامج إدرار الدخل من المشاريع التي جاءت بعد اتفاق أوسلو. وبناء على تصريحات غير رسمية من موظفين في الوكالة فإن من يرغب في أن يصبح رجل أعمال يجب أن يقدم مشروع مرفق مع دراسة الجدوى الاقتصادية، والذي باستطاعته أن يحصل القرض. من يملك الفلوس لدفع أجرة متخصص ليقوم بعمل الجدوى الاقتصادية. وفي حال رفض المشروع فإن صاحبه يخسر ما دفعه لخبير الجدوى الاقتصادية.

وكرر على ظروف الإغلاق العسكري الشامل الذي فرض على الأراضي المحتلة 1967، الذي فرضته سلطات الاحتلال على أثر عمليات تفجير الحافلات في شباط 1996، أهدمت الوكالة على برنامج قصير المدى لإدرار الدخل بتمويل خاص، يسمح للانزوا توظيف 2700 شخص لمدة لا تزيد عن خمس أشهر. ويلاحظ أن البرنامج بعيد جداً عن تحقيق الحد الأدنى لمتطلبات اللاجئين في قطاع غزة. فما بالنا والبرنامج يشمل القطاع والضفة. الوظائف التي استحدثت لهذا البرنامج ووظائف بسيطة خدمات عامة، (تحديداً تنظيف الشوارع) مع بعض الاستثناءات للعمال المهنيين. وقد تم استحدثته لتطوير وتحسين صورة المخيمات. وقد استحدثت البرنامج بهدف مرافقته ببرامج طويلة المدى لتطوير المخيمات لكن مرة ثانية تقف المصادر المحدود عائق أمام البرنامج. وتقدر ميزانية البرنامج بحوالي 13 مليون دولار أمريكي.

تقرير الأمم المتحدة (خريف 1996): ارتفاع معدل الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة

خاصة في أوساط اللاجئين الفلسطينيين.

مع استمرار الطوق العسكري، ارتفعت معدل الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث وصل معدل البطالة إلى 39% في قطاع غزة لسنة 1996 ووصل في الضفة الغربية إلى 24%، ويتوازي الارتفاع في معدل البطالة مع انخفاض على معدل الأجور يصل إلى 19.3% مما أدى إلى انخفاض مستوى الحياة ونفقات الإعاشة اليومية، في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى النصف الأول من عام 1996). ويريز تقرير الأمم المتحدة صدر مؤخراً، بوضوح تام أن أكثر الشرائح الاجتماعية الفلسطينية تضرراً من الإغلاق العسكري، شريحة اللاجئين الفلسطينيين، وعلى وجه الخصوص في قطاع غزة والذي يشكل اللاجئون ثلاثة أرباع سكانه، فنسبة البطالة في قطاع غزة تشكل ضعف مثلتها في الضفة أي 20% مقابل 10% في الضفة الغربية، وذلك بالعودة إلى البحث الذي أجرته مؤسسة ماس (مؤسسة الدراسات والأبحاث الاقتصادية الفلسطينية، 1995) ويعود ذلك إلى حقيقة أن القطاع الزراعي يمثل قطاع تشغيلي واسع، (يوفر فرص العمل، رغم أنها غير مدفوعة الأجر أحياناً) في الضفة الغربية وعلى العكس فإن القطاع الزراعي يضمحل في فترات الإغلاق العسكري الشامل، بسبب إغلاق السوق المحلية والدولية أمامه، وبجانب عامل الإغلاق في تدهور القطاع الزراعي في قطاع غزة، يبرز عامل ملكية الأرض، فقد أشارت دراسة نشرت في عام 1996 إلى أنه بينما يستطيع 1/5 (خمس) العمل في الأرض أو مزارع الطيور والحيوانات في الضفة، فإن يصل إلى العشر من السكان في القطاع ممن يحظون بما في الضفة الغربية كمصدر للدخل.

"Economic and Social Conditions in the West Bank and Gaza Strip" Quarterly Report, UNSCO, Autumn 1996.

يصب اللاجئون انتقاداتهم صوب الدول المانحة والوكالة، وينتقدون الوكالة لأنهم يتوقعون منها ان تدافع عن حقوق اللاجئين، ضد استراتيجية الدول المانحة، من خلال طرح أفكار ببناءة، وأكثر المواضيع المنتقدة والمثارة بينهم: كيفية تحويل ميزانيات من المشاريع الخاصة إلى الميزانية المنتظمة في سبيل تدعيم برنامج "حالات العسر الشديد" الذي ينظر إليه اللاجئيين باعتباره أحد أهم البرامج التي يجب أن تستمر وتطور. كونه يقدم مساعدات فورية لذوي الاحتياجات الماسة. وكيف يمكن للوكالة أن تكون أكثر مرونة، لكي تتأقلم بسهولة مع الظروف والمستجدات والمتغيرات على الأرض؟

هناك انتقادات فيما يتعلق في " الممارسة الميدانية على الأرض " في جانب عدم انتظام التمويل المتعلق بتطبيق برنامج تطبيق السلام. ويشتكى عدد من اللاجئين ورسميين في المخيمات إلى اختفاء أموال في سياق عملية التنفيذ لتلك البرامج، ويعزون ذلك لأسباب الفساد، (خاصة تلك البرامج التي تنفذ بالتعاون مع السلطة الفلسطينية) وكذلك يعزونها للنفقات الإدارية العالية وسوء الإدارة في الوكالة. إذ كثيراً ما يجري إعادة التخطيط لبرنامج بعد اكتشاف عقم المخطط السابق وعدم مطابقته للظروف أثناء التنفيذ. الأمر الذي يؤدي إلى ابتلاع أموالاً طائلة ي تظهر في النتيجة النهائية للمشروع. مصادر في الوكالة تعلل هذا الموضوع بكونه يعود إما لإعادة البرمجة، أو تحويل المشروع لمشروع آخر وغالباً ما تكون بسبب سياسة الممولين، حيث يؤخرون أو يعيدون النظر في سياستهم المالية، كما أنهم يعلنون عن مساهمة مالية واحدة أكثر من مرة لكي تبدو مساهمة كبيرة، وبذلك يخلقون شعوراً بأن هناك مساهمة مالية جديدة، والحقيقة أن المساهمة أو الهبة المالية دفعت لمرة واحدة وغالباً بعد تسويق ومماطلة.

توصيات

الحاجة للإبقاء على وكالة الغوث قائمة، وتمارس دورها المنوط بها، يشكل قاسم مشترك أعظم بين كافة فئات اللاجئين، في كافة مواقع الشتات. وخاصة في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها القضية الفلسطينية وقضية اللاجئين. نشأ هذا الإجماع على الوكالة في سياق الجدل الذي يدور حولها كما أوضحنا على الصفحات السابقة.

وأفضل ما يمكن أن نقدمه من توصيات هي تلك التي صدرت عن المؤتمر الشعبي الأول للاجئين في محافظة بيت لحم الذي انعقد في مخيم الدهيشة بتاريخ 13 أيلول 1996 وسنقتصر على التوصيات الصادرة عنه فيما يتعلق بالوكالة²⁰.

- وفي إطار ذلك يعرب اللاجئون في مواقع محافظة بيت لحم، عن حذرهم، وقلقهم، من نتائج اتفاق (أوسلو) وتداعياته المتعلقة بقضية اللاجئين، ويؤكدون عزمهم وإصرارهم على مواصلة النضال وتجديده، من أجل نقل المفاوضات حول اللاجئين، من ساحاتها الحالية إلى ساحات الأمم المتحدة، وليس عبر الثنائي أو المتعدد الأطراف.
- وعليه، نؤكد نحن المؤتمرين للرأي العام، عزمنا وإصرارنا الذي لن يتوقف، وعهدنا أمام جماهير شعبنا، وأمام جموع أختنا اللاجئين حيثما كانوا في مواقع الشتات واللجوء المختلفة، على النضال من أجل تنفيذ القرار (194) الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام 1948، والذي يؤكد على حقنا في العودة. وهو القرار الذي يستمد قوته من إصرارنا وتمسكنا بحقوقنا، ومن الإجماع الدولي حوله، وعلى مدى عقود طويلة.
- ونعلن تمسكنا بقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين، وخاصة القرارات (513) لعام 1952، والقرار (237) الصادر 6/6/67، والقرار رقم (2452) عام 1968، والقرار رقم (535) لعام 1969، ورقم (2963) لعام 1972، وقرار الجمعية العمومية رقم (3236) عام 1974، الذي اعترفت به الجمعية العمومية بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره غير القابل للتصرف، وأكدت به حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم.

²⁰ النص الكامل للتوصيات يمكن الحصول عليها من خلال مشروع حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين/ مركز المعلومات البديلة- بيت لحم تلفاكس 02-

- أن اللاجئين المؤتمرين يحذرون من إشراك وكالة الغوث الدولية في دائرة الحل السياسي القائم، المطروح والمكرس لصالح طرف آخر، ونهج إخراجها عن أهدافها التي أنشأت من أجلها، وفيما نستنكر بشدة محاولات تقليص خدمات الوكالة، وتهيئة الظروف والعوامل من أجل تصفيتيها، فإننا نطالب العالمين العربي والدولي، بالتدخل من أجل استعادة الوكالة لدورها ومسؤوليتها وتقيدتها بقرارات الشرعية الدولية، وتنشيط أجهزتها وأدواتها لتنفيذ تلك القرارات وخاصة قرار (194)، وأن يتم إلزام وكالة الغوث، بحيث تكون جميع فعاليتها أو مساهماتها في أية مفاوضات، داخل الأمم المتحدة وهيئاتها أم خارجها، على أساس تنفيذ القرارات الدولية، وليس على أساس التعارض معها أو القفز عنها.
- وفي هذا السياق أيضاً، فإن المؤتمر يطالب جميع الأطراف والدول التي تحترم قرارات الشرعية الدولية، ومبادئ حقوق الإنسان، على المستويين العربي والدولي، للتدخل من أجل ربط وكالة الغوث بالمفوضية العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR)، التي تستند في عملها على تعريف ميثاق الأمم المتحدة للاجئ، والذي يتجاوز تعريف وكالة الغوث، ليشمل معظم لاجئي شعبنا، بالإضافة إلى أنه يمنع الدول المضيفة من إعطاء جنسيتها للاجئ، عدا عن أن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وبحكم صلاحياتها ودورها السياسي بمعالجة أوضاع اللاجئين، المؤهلة لإعادتهم إلى وطنهم وليس فقط تشغيلهم أو إغاثتهم.
- لذلك يهيب المؤتمر بحكومات الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين، أن تتفهم وتحترم الخصوصية التي تميز واقع المخيمات الفلسطينية لديها، وأن لا يتم تعريض وإدخال المخيمات في إطار سياسات إقليمية على حساب حقوقهم التاريخية في وطنهم.
- عدم قبول ورفض سياسة نقل صلاحيات وكالة الغوث للسلطة الوطنية والعمل على إبقاء الوكالة كعنوان لجريمة تشريد الشعب الفلسطيني من أرضه ودياره.
- رفض فكرة "التعويض" كبديل لحق العودة والتأكيد على أهمية التعامل مع هذه الموضوعة في إطار سياقها القانوني.
- عدم التعاطي مع فكرة ومحاولات تحويل الوكالة إلى مؤسسة تنموية أو وكالة تطوير بحسب السياسة الأمريكية ومقاومة هذا النهج.

مطبوعات صادرة عن

مشروع حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين/ مركز المعلومات البديلة

بيت لحم

- نشرة دورية الفقرة 74 [ARTICLE 74]، نشرة للتعريف بمصاعب وإشكالات الحياة اليومية للفلسطينيين وانتهاكات حقوقهم الأساسية في المواطنة، والتعريف بقضية اللاجئين الفلسطينيين وأهم النشاطات والتطورات السياسية فيما يتعلق بهذه القضية. تصدر باللغة الانجليزية، فصلية، 8 صفحات حجم كبير، رسوم الاشتراك 15 دولار لكل 10 أعداد.
- مذكرة رقم 96/1: المصيدة الإسرائيلية على شفي الإطباق على فلسطيني القدس العربية. سياسة إسرائيل الديموغرافية في القدس الشرقية، في الفترة ما بين احتلال عام 1967م وضمها إلى شفير المفاوضات بشأن التسوية الدائمة، 1996م. باللغتين العربية والإنجليزية، 24 صفحة، آذار 1996م. الثمن 3 شيكل للعربية و10 شيكل للإنجليزية.
- مذكرة رقم 97/2، وبعد أن عادت القيادة.. هل سيبقى الجنود في المهجر. المبعدون الفلسطينيون، الواقع والظروف وأمل العودة.
- اللاجئون الفلسطينيون، وحلم العودة إلى أرض البرتقال الحزين، من إعداد الاستاذ صلاح عبد ربه الناطق الإعلامي باسم اتحاد مراكز الشباب في الضفة الغربية، 150 صفحة باللغة العربية، صدر في تموز 1996م. الثمن 10 شيكل.
- توصيات المؤتمر الشعبي الأول للاجئين في محافظة بيت لحم، الدهيشة، 13 أيلول 1996م، باللغتين العربية والإنجليزية 3 شيكل.

في حال طلبكم لكل أو بعض المطبوعات الرجاء، إرسال حوالة مالية أو شيك بالمبلغ المطلوب بعملةكم المحلية وإرساله على عنوان المشروع في القدس: ص.ب 31417 القدس.